الهيئة الاستشارية الفنية

توصيات بشأن وحدات الانبعاثات المؤهلة
في إطار خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (كورسيا)

فيما يلي مقتطفات من تقرير الهيئة الاستشارية الفنية الصادر في يناير ٢٠٢١

٤ توصيات الهيئة الاستشارية الفنية بشأن المواد الجوهرية المقدمة للتقييم الثاني

٤-١ "سجل الكربون الأمريكي" (ACR)

توصيات الهيئة الاستشارية الفنية استناداً إلى التغييرات الجوهرية التي تم تقييمها

٤-١-١ في ضوء التغييرات الجوهرية التي طرأت على سجل الكربون الأمريكي والتي تم تحليلها بموجب تقييم الهيئة الاستشارية الثاني للتغييرات الجوهرية، توصي الهيئة بإدخال التعديلات التالية الخاصة بالبرامج على نطاق الأهلية في سجل الكربون الأمريكي، والتي ينبغي وصفها بوضوح في وثيقة الإيكاو بعنوان "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا":

تواريخ الوحدات المؤهلة: الصادرة للأنشطة التي بدأت في الفترة الأولى للقيد من ٢٠١٦/١/١[١٨] بالنسبة للتخفيضات في الانبعاثات التي تحدث لغاية ٢٠٢٣/١/٣١.

٤-١-٢ ينبغي أن تظل أهلية وحدات الانبعاثات خاضعة لمعايير الأهلية العامة المبينة في القسم ٤-١ من تقرير التقييم الأول[١٩] الذي أجرته الهيئة، والمحدثة على النحو الموصى به في الفقرة ٤-١-١ من هذا التقرير، وللبارامترات المحددة للبرنامج في الطبعة الرابعة من وثيقة الإيكاو بعنوان "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا " (٢٠٢٠/١١/١٨).

٤-١-٣ ستجري عملية مراجعة لتواريخ أهلية الوحدات لهذا البرنامج، كما هو الحال بالنسبة لجميع البرامج الخاضعة لإعادة التقييم من جانب الهيئة لبرامج وحدات الانبعاثات المؤهلة، من أجل استخدامها بعد المرحلة التجريبية (المخطط لها لعام ٢٠٢٢)، في سياق عملية إعادة التقييم هذه، ولا سيما عندما تغطي تواريخ أهلية الوحدات تخفيضات في الانبعاثات تحدث بعد ٢٠٢٠/١٢/٣١، ومع مراعاة التطورات ذات الصلة بذلك في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمادة ٦ من اتفاق باريس.

---

[١٨] وفقا لتاريخ بدء فترة القيد المحدد في وقت التسجيل.

[١٩] المتاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.icao.int/environmental-protection/CORSIA/Documents/TAB/TAB_JANUARY_2020_REPORT_EXCERPT_SECTION_4.EN.pdf

معلومات عامة عن الوضع الراهن للبرنامج

٤-١-٤ ارتأت الهيئة في التقييم الأول أن إجراءات سجل الكربون الأمريكي ومعاييره وترتيباته الإدارية القائمة والتي خضعت لتقييم الهيئة في عام ٢٠١٩ تتسق بشكل كامل مع جميع معايير وحدات الانبعاثات بالنسبة للوحدات المولدة في إطار البرنامج قبل ٢٠٢١/١/١. وأوصت الهيئة بأن يكون سجل الكربون الأمريكي مؤهلا على الفور للتزويد بوحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا، والتي وافق عليها المجلس في دورته رقم ٢١٩ وتم تحديثها بما يتماشى مع التوضيحات التي أوصت بها الهيئة خلال الدورة ٢٢١.

٤-١-٥ وبناءً على توصية الهيئة، وافق مجلس الإيكاو وطلب من سجل الكربون الأمريكي أن "... يحدث أو يستكمل إجراءات البرامج المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لشهادات البلد المضيف، لكي تجري الهيئة الاستشارية التقييم فيما يتعلق بالتوصيات المقبلة بشأن تمديد تواريخ الأهلية المشار إليها في القسم ٤-١ من تقرير تقييم الهيئة الأول. وقد حددت الهيئة أنه ليس من الضروري اتخاذ هذه الإجراءات قبل وصف السجل الأمريكي في وثيقة الإيكاو المعنْوَنَة "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا".

موجز التغييرات الجوهرية

٤-١-٦ في أغسطس ٢٠٢٠، قدم المجلس الأمريكي إجراءات البرامج لكي تقيمها الهيئة الاستشارية فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لشهادات البلد المضيف، وذلك استجابة للإجراءات الأخرى التي طالب بها مجلس الإيكاو بشأن البرنامج. وقيمت الهيئة هذه التحديثات كتغييرات جوهرية تدخل على إجراءات المرحلة المبكرة من سجل الكربون الأمريكي وعناصر البرنامج المتعلقة بشهادات البلد المضيف، والتي تم تقييمها في عام ٢٠١٩.

الاستنتاجات العامة

٤-١-٧ وجدت الهيئة الاستشارية الفنية أن إجراءات السجل ومعاييره وترتيباته الإدارية ذات الصلة، والتي وضعتها الهيئة وقيمتها في عام ٢٠١٩، والمستكملة بالتغييرات الجوهرية المعروضة لأغراض تقييمها من جانب الهيئة في أغسطس ٢٠٢٠، تتسق بشكل كامل مع جميع معايير وحدات الانبعاثات المولدة ضمن البرنامج لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١، وكذلك لوحدات الانبعاثات المولدة في المستقبل القريب.

٤-١-٨ اعتبرت الهيئة الاستشارية أن اجراءات السجل الأمريكي المحدثة أظهرت اتساقا فنيا مع محتويات المعيار التالي: لا تحسب إلا مرة واحدة لأغراض الالتزام بالتخفيف، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشهادات المقدمة من البلد المضيف. وحدد التقييم الأول الذي أجرته الهيئة بعض الإجراءات غير المكتملة المتصلة بهذا المعيار، والتي طلب المجلس من السجل أن يضع اللمسات الأخيرة عليها لغرض تقييمه من قبل الهيئة "وذلك فيما يتعلق بالتوصيات المتقبلة بشأن تمديد تواريخ الأهلية الحالية". وإن الطبيعة غير المكتملة لهذه الإجراءات في عام ٢٠١٩ استرشدت بها الهيئة عند اعداد التوصية الأولية بقصر وحدات الانبعاثات المؤهلة على تلك التي تم توليدها قبل عام ٢٠٢١، وذلك من أجل منع المطالبات المزدوجة في غياب إجراءات شاملة للبرامج. وقد أنجز السجل منذ ذلك الحين إجراءات البرنامج هذه، التي تثبت الاتساق الفني مع جميع محتويات المعيار والمبادئ التوجيهية، وهي الآن توجه توصية الهيئة الاستشارية الفنية بتمديد تاريخ الوحدات المؤهلة في سجل الكربون الأمريكي (الفقرة ٤-١-١). وأحاطت الهيئة علماً بأهمية تعزيز هذه الخطوة من خلال الرصد المستمر لتنفيذ السجل لهذه العناصر المحددة في البرامج وأدائها المبكر، بما في ذلك خلال إعادة تقييم الهيئة الاستشارية الفنية لبرامج وحدات الانبعاثات

المؤهلة ضـــمن خطة كورســـيا لاســـتخدامها بعد المرحلة التجريبية (المخطط لها في عام ٢٠٢٢)، ومع الأخذ في الاعتبار التطورات ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمادة ٦ من اتفاق باريس.

بارامترات الأهلية الخاصة بالبرنامج بصفة محددة

٤-١-٩ **النطاق:** قدم سـجل الكربون الأمريكي للتقييم الأول الذي اجرته الهيئة جميع أنواع الأنشـطة وجداولها وأنواع الوحدات والمنهجيات والفئات الإجرائية المدعومة من السجل، والمستكملة بتغييرات جوهرية في إجراءات البرامج التي تم تقييمها بموجب تقييم الهيئة الثاني للمواد الجوهرية (أغسطس ٢٠٢٠). ولا توصـي الهيئة، في الوقت الحالي، بتطبيق أي استثناءات أو قيود أخرى على نطاق أهلية البرامج تتجاوز تلك المنصوص عليها في الفقرة ٤-١-١ من هذا التقرير.

٤-١-١٠ **الإجراءات الأخرى المطلوبة من البرنامج:** توصـي الهيئة بأن يطلب المجلس من السـجل الأمريكي سـجل الكربون الأمريكي اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرات من (أ) إلى (ج) أدناه. ولا يلزم اتخاذ هذه الإجراءات قبل تحديث وصـف السجل في وثيقة الإيكاو المعنْوَنَة "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا":

أ) أن يوضـح من خلال تحديث إرشـاداته أو معياره في أقرب فرصـة أن "الوسـائل الأخرى" لإجراء التعديلات الخاصة بالإثبات، كما هو مشار إليه في الصيغة (٧,٠) من معيار السجل[٢٠]، قد تسبق أو تكمل التعديلات لغرض الإثبات في التقارير الوطنية المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ بالطريقة التي يطلبها السـجل من البلدان المضـيفة أن تحددها في خطابات الضـمان والتفويض الخاصـة بها، ولكنها ليست بديلا عنها؛

ب) أن يوضح من خلال تحديث إرشاداته أو معياره في أقرب فرصة أن توفير كمية احتياطية في خطة كورسيا بنسبة ٥٪، كما هو مشار إليه في الصيغة (٧,٠) من معيار السجل[٢١]، تنطبق على المشاريع الموجودة في البلدان المضـيفة التي لديها درجة تصـنيف "صـفر" لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصـادية (OECD) فيما يخص المخاطر الوطنية السائدة؛

ج) أن يواصـل التقدم في تقييم الردود على الحالات المؤكدة للاحتسـاب المزدوج، على النحو المشـار إليه في الصيغة (٧,٠) من معيار السجل[٢٢]، مثل الإشارة، في جملة أمور، إلى ما إذا كان يجب وقف عملية تأهيل وحدات التعويض من البلد المعني في إطار خطة كورســـيا، أو احتمال تغيير تصـــنيف البلد من حيث المخاطر في مثل هذه الحالات.

٤-٢ "المجلس العالمي للكربون" (GCC)

توصيات الهيئة الاستشارية بناءً على التغييرات الجوهرية التي تم تقييمها

٤-٢-١ في مارس ٢٠٢٠، وافق المجلس على توصـية الهيئة الاسـتشـارية الفنية بأن يكون المجلس العالمي للكربون **مؤهلاً بشـــروط**، بانتظار تنفيذ المجلس العالمي لإجراءات أخرى يطلبها مجلس الإيكاو. وفي ضـــوء التغييرات الجوهرية التي

---

[٢٠] متاح على الموقع التالي: الخيار i في الفقرة ٣، من القسم جيم بالمرفق باء،؛ والفقرة ٥ من الصيغة ٧,٠ من المجلس الأمريكي:
https://americancarbonregistry.org/carbon-accounting/standards-methodologies/american-carbon-registry-standard/acr-standard-v7-0_final_dec2020.pdf

[٢١] الصيغة (٧,٠) من معيار سجل الكربون الأمريكي المرفق B، القسمC3 : الفقرة ٣، الخيار iv

[٢٢] الصيغة (٧,٠) من معيار سجل الكربون الأمريكي المرفق B، القسم C3:الفقرة ٣، الفقرة ٦ من الصيغة (٧,٠) من معيار سجل الكربون

أدخلها المجلس العالمي والذي قدمها إلى تقييم الهيئة الثاني للمواد الجوهرية، توصي الهيئة الاستشارية الفنية بالموافقة على أن يكون المجلس العالمي **مؤهلاً فوراً** للتزويد بوحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا.

٤-٢-٢ ينبغي أن تخضع أهلية وحدات الانبعاثات لمعايير الأهلية العامة المبينة في القسم ٤-١ من تقرير الهيئة في تقييمها الأول[٢٣] والبارامترات المحددة للبرامج الواردة في الفقرة ٤-٢-١٠ من هذا التقرير، والتي ينبغي أن توصف بوضوح في وثيقة الإيكاو المعنْوَنَة "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا".

معلومات عامة عن الوضع الراهن للبرنامج

٤-٢-٣ أظهر التقييم الأول الذي أجرته الهيئة أن إجراءات المجلس العالمي للكربون ومعاييره وترتيباته الإدارية ذات الصلة، المنطبقة والتي خضعت لتقييم الهيئة في عام ٢٠١٩، كانت متسقة إلى حد كبير مع معايير وحدات الانبعاثات، لوحدات الانبعاثات المولدة في إطار البرنامج حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١. وقد تم الاسترشاد بهذه النتيجة، ومستوى الأهلية المشروطة الموصى بها، من خلال التحليل الذي يفترض أن مجلس العالمي بشأن الكربون سوف يفي بالشروط المشار إليها في "الإجراءات الأخرى المطلوبة من البرنامج". وعلى وجه التحديد، بناءً على توصية الهيئة، قبل المجلس وطلب من المجلس العالمي اتخاذ الإجراءات التالية، والتي دعي إلى تقديمها إلى الهيئة الاستشارية الفنية للتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس، حسب الضرورة، وذلك من أجل وضع اللمسات الأخيرة على الأهلية المشروطة للوحدات الصادرة في إطار عناصر البرنامج هذه:

"... استكمال الصيغ المنقحة للبرنامج المنشورة كتابةً (في بعض الحالات في شكل مسودة) وإتاحتها للجمهور و/أو التي كانت موضع مناقشة مع الهيئة الاستشارية، بما في ذلك ما يتعلق بمعايير وحدات الانبعاثات والإرشادات الخاصة بمعايير التنمية المستدامة ونظام الضمانات ويجب أن تولِّد البرامج المعنية بالتعويض عن الكربون ووحدات إضافية تمثل انخفاضاً في الانبعاثات أو تؤدي إلى تفاديها أو إزالتها، ولا تحسب إلا مرة واحدة بغرض الالتزام بالتخفيف. "

موجز التغييرات الجوهرية

٤-٢-٤ في أغسطس ٢٠٢٠، قدم المجلس العالمي للكربون الوثائق النهائية إلى الهيئة الاستشارية لكي تقيمها وذلك استجابةً **لإجراءات المجلس الإضافية** المطلوبة، فضلاً عن التحديثات المتعلقة بمعايير وحدات الانبعاثات التي لم يتم الإشارة إليها على وجه التحديد في هذه الإجراءات ولكن الهيئة ذكرتها على أنها قد تتطلب المزيد من التطوير في البرنامج – على وجه الخصوص، التدابير المتعلقة بهذه المعايير التالية: ضرورة قياس أرصدة التعويض عن الكربون كماً ورصدها والإبلاغ عنها والتحقق منها؛ وضرورة أن تستند أرصدة التعويض عن الكربون إلى أساس واقعي وموثوق؛ والطبيعة القانونية للوحدات ونقلها. كما سعت الهيئة الاستشارية إلى تأكيد الأداء الكامل للسجل الذي حدده البرنامج، والموافقة على هيئات التحقق والمصادقة، وأن المنهجيات التي وضعها البرنامج أو من أجله تمت الموافقة عليها وإتاحتها للاستخدام العام. وقيمت الهيئة هذه التحديثات كتغييرات جوهرية في الإجراءات وعناصر البرنامج التي تم تقييمها في عام ٢٠١٩.

[٢٣] انظر الملاحظة ٩ في هذا التقرير – رابط لتقرير الهيئة الاستشارية الفنية الأول (يناير ٢٠٢٠)

الاستنتاجات العامة

٤-٢-٥ ارتأت الهيئة أن إجراءات المجلس العالمي للكربون ومعاييره وترتيباته الإدارية ذات الصلة، المنطبقة والتي خضعت لتقييم الهيئة في عام ٢٠١٩، مستكملة بالتغييرات الجوهرية المعروضة لأغراض تقييمها من جانب الهيئة في أغسطس ٢٠٢٠، تتسق مع معايير وحدات الانبعاثات بالنسبة للوحدات المولدة في إطار البرنامج قبل ٢٠٢١/١/١.

٤-٢-٦ وجدت الهيئة الاستشارية أن المجلس العالمي أظهر اتساقا فنيا مع المعايير التالية: ضرورة قياس أرصدة التعويض عن الكربون كماً ورصدها والإبلاغ عنها والتحقق منها"؛ و"ضرورة أن تستند أرصدة التعويض في الكربون إلى أساس واقعي وموثوق"؛ و"الطبيعة القانونية للوحدات ونقلها، من بين أمور أخرى، وباستثناء التناقضات الشائعة المذكورة في هذا القسم من التقرير.

٤-٢-٧ وجدت الهيئة الاستشارية أن المجلس العالمي للكربون قد أظهر اتساقا فنيا مع بعض، وليس كل، محتويات المعيار القاضي بأن تولِّد البرامج المعنية بالتعويض عن الكربون وحدات إضافية تمثل انخفاضاً في الانبعاثات أو تؤدي إلى تفاديها أو إزالتها". ويفتقر المجلس العالمي إلى إجراءات تضمن بوضوح أن تخفيضات الانبعاثات التي يحسبها البرنامج "... تتجاوز أي انخفاض أو إزالة لانبعاثات غازات الدفيئة يفرضها القانون أو اللوائح أو الالتزامات القانونية"، حيث تشير إجراءات المجلس GCC إلى اعتماد تخفيضات في الانبعاثات تتجاوز الولايات **المنطبقة** (أي الإشارة إلى نهج الفائض التنظيمي). وأقرت الهيئة بأن هذه النتيجة نموذجية بالنسبة للبرامج التي صيغت على غرار آلية التنمية النظيفة، على الأقل في مراحلها الأولية. وتناقش هذه النتيجة كذلك في القسم ٤-٣-٣ من تقرير الهيئة الذي أجرته في مرحلة التقييم الأولى. وفيما يتعلق بإجراءات المجلس العالمي لملء "القائمة الإيجابية الإقليمية"، كما هو مبين في الإجراءات الخاصة بالمنهجية التي تسمح بالإضافة التلقائية لأنواع المشاريع في ظل الظروف التي يحددها المجلس GCC، تبين للهيئة أن هذه الإجراءات لم تثبت تماما الاتساق الفني مع متطلبات هذا المعيار المتعلقة بتأهيل الأنشطة للإضافة التلقائية. وأشارت الهيئة إلى مخاوف مماثلة تتعلق بما يسمى "الأداة المنهجية رقم ٣٢" لآلية التنمية النظيفة التي يستخدمها المجلس العالمي باعتبارها "قائمة إيجابية عالمية". وأقرت الهيئة بأن هذا الإجراء، بما في ذلك الحالات التي تستخدمها برامج وحدات الانبعاثات المؤهلة فورا، يستحق إعادة التقييم تمشيا مع إعادة تقييم الهيئة الاستشارية الفنية لبرامج وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا لاستخدامها بعد المرحلة التجريبية (المخطط لها لعام ٢٠٢٢).

٤-٢-٨ وجدت الهيئة الاستشارية الفنية أن المجلس العالمي للكربون أظهر اتساقا فنيا مع معيار التنمية المستدامة، في حين أشارت الهيئة الاستشارية الفنية إلى أن المجلس لا يطلب من المشاريع سوى المساهمة في هدف واحد من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDG) بالإضافة إلى الهدف رقم١٣ من تلك الاهداف ("العمل المناخي") من أجل الحصول على شهادة مستوى اهداف SDG + الدرجة "البرونزية" للمجلس العالمي، والتي يعتبرها هذا الأخير على أنها الحد الأدنى لمستوى الشهادة المطلوب للأنشطة التي تسعى للحصول على "علامة" كورسيا.

٤-٢-٩ وخلصت الهيئة الاستشارية الفنية إلى أن المجلس العالمي للكربون قد أظهر اتساقا فنيا مع بعض، ولكن ليس كل، محتويات المعيار لا تُحسب إلا مرة واحدة لأغراض الالتزام بالتخفيف. وقد استخدمت هذه النتيجة الشائعة في بارامترات الأهلية العامة وتمت مناقشتها بمزيد من التفصيل في تقرير الهيئة الاستشارية الفنية الوارد في تقييمها الأول (في القسمين ٤-١ و٤-٣، على التوالي). وأشارت الهيئة الاستشارية الفنية إلى أن المجلس العالمي للكربون قد أحرز تقدما نحو وضع تدابير لضمان أن تكون تخفيضات الانبعاثات الناتجة عن أنشطته متسقة مع محتويات معايير وحدات الانبعاثات

والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتجنب الاحتساب المزدوج، في سياق اتفاقية باريس والقرارات المتخذة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأعرب عن استعداده الواضح لمعالجة أي ثغرات متبقية.

بارامترات الأهلية الخاصة بالبرنامج

٤-٢-١٠ النطاق: قدم المجلس العالمي للكربون لأغراض تقييمه من جانب الهيئة معظم، ولكن ليس كل، أنواع الأنشطة والمقاييس وأنواع الوحدات والمنهجيات والفئات الإجرائية التي ينطوي عليها البرنامج. وينبغي أن يشمل نطاق أهلية البرنامج كما هو موصوف في وثيقة الإيكاو بعنوان "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا" الاستثناءات التي يطلبها البرنامج في نموذج الطلب الخاص به، في المرفق (ب) بالطلب، أو إحالته خلاف ذلك إلى الهيئة الاستشارية الفنية. وينبغي أن يشمل نطاق أهلية البرنامج الموصوف في وثيقة الإيكاو بعنوان "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا" الاستثناءات الواردة في الفقرتين (أ) و(ب) أدناه. ولا توصي الهيئة الاستشارية الفنية، في الوقت الراهن، بأي استثناءات أخرى من نطاق أهلية البرنامج أو أي قيود أخرى عليه، بخلاف تلك المنصوص عليها في بارامترات الأهلية العامة في القسم ٤-١ من تقرير الهيئة الاستشارية الفنية الوارد في تقييمها الأول[٢٤] وفي بارامترات الأهلية الخاصة بالبرنامج هذه، والتي تشمل:

أ) الاستثناءات التي يطلبها البرنامج في نموذج الطلب الخاص به، في المرفق (ب) من الطلب، أو إحالته بخلاف ذلك إلى الهيئة الاستشارية الفنية؛

ب) استثناء جميع وحدات الانبعاثات الصادرة للأنشطة التي تعتبر إضافية تلقائيا على أساس "القائمة الإقليمية الإيجابية" للمجلس العالمي بشأن الكربون، بما في ذلك أي وجميع الأنشطة التي (١) تستخدم إجراءات خاصة بمنهجية محددة لإظهار الشق الإضافي التلقائي الذي يستند إلى المؤهلات الخاصة بالمنطقة المحددة من جانب المجلس العالمي للكربون و(٢) لا تُظهر، أو لا تُظهر أيضاً، الشق الإضافي بناءً على الاختبارات الخاصة بمشروع محدد.

٤-٢-١١ الإجراءات الإضافية المطلوبة من البرنامج: توصي الهيئة الاستشارية الفنية بأن يطلب مجلس الإيكاو من المجلس العالمي للكربون اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرات من (أ) إلى (ج) أدناه. ولا يلزم اتخاذ هذه الإجراءات قبل تحديث وصف السجل الأمريكي بشأن الكربون في وثيقة الإيكاو بعنوان "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا":

أ) إعطاء الجمهور حق الاطلاع بشكل يتسم بالشفافية والفعالية على المعلومات التي تم تقديمها ومناقشتها مع الهيئة الاستشارية الفنية خلال عمليات التقييم الأولى واللاحقة، من خلال تحديث عناصر الموقع الإلكتروني للبرنامج الذي يحتوي على جميع الوثائق الإجرائية ذات الصلة في أقرب فرصة ممكنة؛ وتحديد التدابير اللازمة للحفاظ على هذه المعلومات وتحديثها بطريقة تحسن فهم البرنامج، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، إجراءاته والعمليات المتعلقة بإصدار الشهادات والأنشطة التي يقبلها البرنامج؛

ب) تحديد جميع المتطلبات المحددة التي يجب أن تفي بها أنشطة البرنامج ووحدات الانبعاثات الناتجة من أجل اعتبار وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا على نحو شفاف وشامل في مكان واحد، من خلال تحديث الوثيقة (الوثائق) ذات الصلة التي تحتوي على إجراءات ومعايير البرنامج الأساسية، في أقرب فرصة ممكنة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الشروط التي ينبغي أن تفي بها المشاريع للحصول

[٢٤] انظر الملاحظة ٩ في هذا التقرير – رابط لتقرير الهيئة الاستشارية الفنية الأول (يناير ٢٠٢٠)

على شهادة هدف التنمية المستدامة "البرونزي" إضافة إلى العلامة، وقيام الهيئة الاستشارية الفنية بتشجيع المشاريع التي تسعى للحصول على شهادة كورسيا على أن تسعى أيضاً للحصول على شهادات ذات مستوى أعلى (على سبيل المثال، الحصول على شهادة الهدف الفضي والذهبي والبلاتيني والماسي للتنمية المستدامة)؛ والاستثناءات المحددة من نطاق أهلية البرنامج الواردة في الفقرة ٤-٢-١٠؛

ج) تحديث، أو إتمام تحديث، إجراءات البرنامج المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لشهادة البلد المضيف، لكي تقوم الهيئة الاستشارية الفنية بتقييمها فيما يتعلق بالتوصيات المقبلة بشأن تمديد تواريخ الأهلية المشار إليها في القسم ٤-١ من تقرير الهيئة الاستشارية الفنية الوارد في تقييمها الأول[٢٥]. وليس من الضروري اتخاذ هذه الإجراءات قبل وصف المجلس العالمي للكربون في وثيقة الإيكاو بعنوان "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا".

٤-٣ نتائج أخرى من تقييم الهيئة الاستشارية الفنية للتغييرات الجوهرية المحتملة

٤-٣-١ "احتياطي العمل المناخي" (الاحتياطي)

٤-٣-١-١ خلص التقييم الأول للهيئة الاستشارية الفنية إلى أن إجراءات "الاحتياطي" ومعاييره وترتيباته الإدارية ذات الصلة المنطبقة والتي خضعت لتقييم الهيئة في عام ٢٠١٩ متسقة مع معايير وحدات الانبعاثات بالنسبة لوحدات الانبعاثات المولدة في إطار البرنامج قبل ٢٠٢١/١/١. وأوصت الهيئة الاستشارية الفنية بأن يحصل الاحتياطي "فوراً على أهلية" توريد وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا، وهو الأمر الذي اعتمده المجلس في دورته ٢١٩ وقام بتحديثه وفقاً للتوضيحات التي أوصت بها الهيئة الاستشارية الفنية خلال دورتها ٢٢١.

٤-٣-١-٢ وأوصت الهيئة الاستشارية الفنية أيضاً، ووافق المجلس وطلب، أن يقوم الاحتياطي "... ببيان وبشكل واضح، من خلال تحديث دليل البرنامج الخاص به في أقرب فرصة أن الوحدات التي تم إصدارها أو سيجري إصدارها لأنشطة الاحتياطي والتي تبلغ عن مساهماتها في التنمية المستدامة أو المنافع المشتركة وفقاً للمعايير المحددة في دليل برنامج الاحتياطي هي وحدها التي يمكن تحديدها على أنها وحدات انبعاثات مؤهلة في إطار خطة كورسيا في نظام سجل الاحتياطي". وحددت الهيئة الاستشارية الفنية أنه ليس من الضروري اتخاذ هذا الإجراء قبل وصف الاحتياطي في وثيقة الإيكاو بعنوان "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا".

٤-٣-١-٣ وفي مايو ٢٠٢٠، قدم الاحتياطي لأغراض تقييمه من جانب الهيئة الاستشارية الفنية إجراءات البرنامج المتعلقة بمعايير وحدات الانبعاثات بالنسبة لمعايير التنمية المستدامة استجابة "للإجراءات الإضافية المطلوبة من البرنامج" الصادرة عن المجلس. واستعرضت الهيئة الاستشارية الفنية هذه الإجراءات وأكدت أنها تتماشى مع الإجراء المحدد (أو الإجراءات المحددة) التي طلبها المجلس ولا تتجاوزها أو تتعارض معها، وبالتالي فهي لم تطلب تقييما أعمق في الوقت الحالي.

٤-٣-٢ "المعيار الذهبي"

٤-٣-٢-١ خلص التقييم الأول للهيئة الاستشارية الفنية إلى أن إجراءات "المعيار الذهبي" ومعاييره وترتيباته الإدارية ذات الصلة المنطبقة والتي خضعت لتقييم الهيئة في عام ٢٠١٩ متسقة مع معايير وحدات الانبعاثات بالنسبة لوحدات الانبعاثات

[٢٥] انظر الملاحظة ٩ في هذا التقرير – رابط لتقرير الهيئة الاستشارية الفنية الأول (يناير ٢٠٢٠)

المولدة في إطار البرنامج قبل ٢٠٢١/١/١. وأوصت الهيئة الاستشارية الفنية، بأن يحصل المعيار الذهبي "فوراً على أهلية" توريد وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار كورسيا، وهو الأمر الذي اعتمده المجلس في دورته ٢١٩ وقام بتحديثه وفقاً للتوضيحات التي أوصت بها الهيئة الاستشارية الفنية خلال دورتها ٢٢١.

٤-٣-٢-٢ وأوصت الهيئة الاستشارية الفنية أيضاً، ووافق المجلس وطلب أن يقوم المعيار الذهبي "بتحديث أو إتمام تحديث إجراءات البرنامج المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لشهادة البلد المضيف، لكي تقوم الهيئة الاستشارية الفنية بتقييمها فيما يتعلق بالتوصيات المقبلة بشأن تمديد تواريخ الأهلية المشار إليها في القسم ٤-١ من تقرير الهيئة الاستشارية الفنية الوارد في تقييمها الأول"[٢٦]. وليس من الضروري اتخاذ هذه الإجراءات قبل وصف المعيار الذهبي في وثيقة الإيكاو بعنوان "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا".

٤-٣-٢-٣ وفي أغسطس ٢٠٢٠، قدم المعيار الذهبي لأغراض تقييمه من جانب الهيئة الاستشارية الفنية إجراءات البرنامج المتعلقة المبادئ التوجيهية لشهادة البلد المضيف استجابة "للإجراءات الإضافية المطلوبة من البرنامج" الصادرة عن المجلس. وقيمت الهيئة الاستشارية الفنية هذه التحديثات على أنها تغييرات جوهرية في إجراءات المرحلة المبكرة للمعيار الذهبي وعناصر البرنامج المتعلقة بشهادات الدولة المضيفة، والتي تم تقييمها في عام ٢٠١٩. ووجدت الهيئة الاستشارية الفنية أن المعيار الذهبي قد أظهر اتساقا فنيا مع بعض، ولكن ليس كل، محتويات المعيار لا تحسب إلا مرة واحدة لأغراض الالتزام بالتخفيف. وأشارت الهيئة الاستشارية الفنية إلى التقدم الكبير الذي أحرزه المعيار الذهبي في تطوير هذه الإجراءات واستعداده المستمر لوضع تدابير لضمان أن تكون تخفيضات الانبعاثات الناتجة عن أنشطته متسقة مع محتويات معايير وحدات الانبعاثات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتجنب الاحتساب المزدوج، في سياق اتفاق باريس والقرارات المتخذة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٤-٣-٣-٤ وقدم المعيار الذهبي أيضاً لأغراض تقييمه من جانب الهيئة، المعلومات والإجراءات المحدثة المتعلقة بـ (أ) التغييرات في الهيكل التنظيمي لإدارة البرنامج، وتحديدا وظائف منح الشهادات الخاصة به، و(ب) التغييرات في شروط الأهلية للمشاريع الصغيرة وأنشطة المشاريع الطوعية التي تطبق سيناريوهات الطلب المنخفض لتحديد خطوط الأساس. واستعرضت الهيئة الاستشارية الفنية هذه التحديثات والإجراءات وأكدت أنه على الرغم من اختلافها عما قيمته الهيئة الاستشارية الفنية في عام ٢٠١٩، فإنها لا ترى حاجة لتنقيح توصياتها الشاملة إلى المجلس فيما يتعلق بنطاق أهلية المعيار الذهبي على أساس التغييرات المبلغ عنها وحدها.

٤-٤ "لا تحسب إلا مرة واحدة..." تفسير المعيار والوثائق المرجعية

٤-٤-١ استندت توصيات الهيئة الاستشارية الفنية في الفقرة ٤-١-١ إلى التقييم الذي قامت به لإجراءات البرامج (الفقرتان ٤-١-٧ و٤-١-٨)، بالإضافة إلى المناقشات الموضحة في الأقسام من ٤-٤-٤ إلى ٤-٤-٧. وتهدف الهيئة الاستشارية الفنية لدى توفير هذه المعلومات إلى تعزيز فهم المجلس للتحليلات والمداولات والشكوك والحواجز التي أخذتها الهيئة الاستشارية الفنية في الاعتبار في هذه التوصية.

[٢٦] انظر الملاحظة ٩ في هذا التقرير – رابط لتقرير الهيئة الاستشارية الفنية الأول (يناير ٢٠٢٠)

نتائج التقييم الذي أجرته الهيئة الاستشارية الفنية

٤-٤-٢ خلص التقييم الأول للهيئة الاستشارية الفنية (يونيو – ديسمبر ٢٠١٩) إلى أنه ليس لدى أي من برامج وحدات الانبعاثات التي تم تقييمها جميع الإجراءات اللازمة لإثبات الاتساق مع المعيار "لا تحسب إلا مرة واحدة لأغراض الالتزام بالتخفيف" ومبادئه التوجيهية. وهكذا، أوصت الهيئة الاستشارية الفنية بأن تحصل ستة برامج على الأهلية الفورية لتوريد وحدات الانبعاثات للمرحلة التجريبية لخطة كورسيا (٢٠٢١-٢٠٢٣)، ولكن أيضاً مع قصر أهليتها على تخفيضات الانبعاثات التي حدثت قبل عام ٢٠٢١. وكان التاريخ النهائي هذا لأهلية الوحدات تدبيرا مؤقتا لمنع ازدواج الاحتساب على الرغم من عدم اكتمال الإجراءات لتجنب هذا الخطر – سواء على مستوى البرنامج فيما يتعلق بمعايير وحدات الانبعاثات أو على المستوى العالمي فيما يتعلق بالمادة ٦ من اتفاق باريس. كما أنه أتاح للهيئة الاستشارية الفنية إنهاء تقييمها وإبداء التوصيات بدلا من انتظار أن تنتهي البرامج من الإجراءات المطلوبة. ومع ذلك، قامت الهيئة بتقييم الإجراءات التي وضعها كل برنامج في ذلك الوقت، مشيرة إلى أن بعضها كان متقدما بشكل جيد. وبعد موافقة المجلس على توصيات الهيئة الاستشارية الفنية، تم طلب "إجراءات إضافية ..." من البرامج المؤهلة، بما في ذلك "تحديث أو استكمال تحديث إجراءات البرامج المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لشهادات البلد المضيف، لكي تقوم الهيئة الاستشارية الفنية بتقييمها فيما يتعلق بالتوصيات المقبلة بشأن تمديد تواريخ الأهلية المشار إليها في القسم ٤-١".[٢٧]

٤-٤-٣ وقدمت ثلاثة برامج مشاركة في التقييم الثاني الذي أجرته الهيئة الاستشارية الفنية للتغييرات الجوهرية (MCA/2)إجراءات محدثة لتجنب الاحتساب المزدوج. وخلصت الهيئة الاستشارية الفنية إلى أنه مع الوقت، ومنذ تقييمها الأول، اتخذت البرامج خطوات مجدية نحو إنهاء هذه الإجراءات – بما في ذلك أحد البرامج الذي أظهر اتساقه مع جميع عناصر المعيار ومبادئه التوجيهية (الفقرة ٤-١-٧).

مناقشات الهيئة الاستشارية الفنية بخصوص حالات تمديد تواريخ الأهلية

٤-٤-٤ بعد هذا التقييم، ناقشت الهيئة الاستشارية الفنية ما إذا كان ينبغي أن توصي بتمديد "المهلة الزمنية للأهلية" (أي الدورات أو المراحل في خطة كورسيا التي تكون فيها الوحدات مؤهلة للاستخدام) و/أو "تاريخ أهلية الوحدات" (أي الفترات أو السنوات التي تحدث فيها تخفيضات الانبعاثات المؤهلة للاستخدام) لهذا البرنامج. وأشارت الهيئة الاستشارية الفنية إلى أنه في اجتماعها السادس، قرر الأعضاء النظر في المهل الزمنية التي تتضمن أهلية الاستخدام بعد المرحلة التجريبية عند إعادة تقييم جميع البرامج المؤهلة خلال عام ٢٠٢٢. وبالنظر إلى ذلك، اتفق الخبراء على التركيز على مسألة ما إذا كان ينبغي التوصية بتمديد "تاريخ أهلية الوحدات" في إطار البرنامج.

٤-٤-٥ وشملت الموضوعات الرئيسية التي ركزت على مناقشات الهيئة الاستشارية الفنية حول تمديد تاريخ أهلية الوحدات للبرنامج (١) ما إذا كان ينبغي تقديم هذه التوصيات على أساس كل برنامج على حدة أو بدلا من ذلك بعد إعادة تقييم جميع البرامج في إطار عملية واحدة (أي أواخر عام ٢٠٢٢)؛ و(٢) الشكوك المتعلقة بمستجدات هذه الإجراءات والمفاوضات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس التي لم تنته بعد والتي هي ذات صلة ببعض الإجراءات المعنية. وحول الموضوع الأول، أثار أحد أعضاء الهيئة الاستشارية الفنية مخاوف تتعلق بمواءمة نهج تقييم كل برنامج على حدة وتقديم التوصيات في ضوء خطة إعادة التقييم لعام ٢٠٢٢. ولاحظ أعضاء الهيئة الاستشارية الفنية أن نهج تقييم كل برنامج على حدة قد تم تعزيزه في الإجراءات والوثائق الحالية؛ وأنه يتوافق مع الطبيعة الفنية لعمل الهيئة الاستشارية الفنية؛ ومن الواضح

[٢٧] انظر الملاحظة ٩ في هذا التقرير – رابط لتقرير الهيئة الاستشارية الفنية الأول (يناير ٢٠٢٠)

أنه مستمد من النتائج التي توصلت إليها الهيئة. واعتبروا أن مثل هذا التمديد من شأنه أن يرفع بشكل غير عادل من هذه الإجراءات مقارنة بالإجراءات الأخرى التي لا تزال قيد الإعداد، على الرغم من أن الأعضاء أشاروا أيضاً إلى أن هذا ليس أمرا استثنائيا بالنسبة لهذه البرامج أو بالنسبة لأسواق الكربون بشكل عام. وفيما يتعلق بـ (٢)، شددت الهيئة الاستشارية الفنية على أن هذه الشكوك (خاصة فيما يتعلق بتدابير التعويض في البرنامج وتحديد مستويات المخاطر المقترنة بها) تستحق الانتباه إليها بشكل منتظم، ليس فقط في البداية ولكن طوال المهلة الزمنية لأهلية البرنامج، بما في ذلك خلال إعادة التقييم في عام ٢٠٢٢. ويشار إلى الاعتبارات الأخرى المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس في "الاعتبارات المرعية في عمليات التقييم التي أجرتها الهيئة الاستشارية الفنية" أدناه.

الاعتبارات المرعية في عمليات التقييم التي أجرتها الهيئة الاستشارية الفنية

٤-٤-٦ فيما يتعلق **بالالتزامات والإجراءات والمعلومات المحددة** المطلوب توافرها وفقاً لكل لمعيار ومبادئه التوجيهية في إجراءات البرنامج، تحلل الهيئة الاستشارية الفنية ما إذا كانت البرامج تحدد بوضوح ما يلي (مرتبة حسب مرحلة الانتهاء التقريبية في إجراءات البرنامج، من "مثبتة" بصفة عامة إلى "قيد النظر أو الإعداد" خلال التقييم الثاني للتغييرات الجوهرية وفي عمليات التقييم السابقة):

- **من** يقوم بتنفيذها (هل هي مسؤولية، على سبيل المثال، البرنامج أو صاحب المشروع أو مورد التعويضات أو البلد المضيف)
- **أين** يجري تنفيذها وإثباتها (على سبيل المثال، سجل البرنامج والموقع الإلكتروني؛ وشهادات البلد المضيف وتقارير الانبعاثات الوطنية؛ ونظام/قاعدة بيانات التتبع المتاحة للجمهور)
- **متى** يتم تنفيذها (التسلسل والتوقيت للحصول على شهادات البلد المضيف وأي تحديث لها، واستعراضها ونشرها؛ لغرض تصنيف الوحدات المؤهلة؛ وأساليب الإثبات في التقارير الوطنية؛ وتحديد حالات الاحتساب المزدوج والتعويض عنها)
- **كيف** يتم تنفيذها (الوضوح فيما يتعلق بالأساليب التي يتبعها البلد ويعتمدها البرنامج؛ والمعلومات المحددة المتوقعة في شهادات البلد المضيف والمثبتة في تقارير الانبعاثات الوطنية؛ والخطوات المطلوبة لتحديد حالات الاحتساب المزدوج والتعويض عنها، ومدى كفاية آليات التعويض؛ وعمليات البرنامج لرصد أداء وتنفيذ الإجراءات، بما في ذلك لإبلاغ الإيكاو بالنتائج عند الطلب).

٤-٤-٧ يعكس تقييم الهيئة الاستشارية الفنية لهذه الإجراءات والتوصيات الواردة في الفقرتين ٤-١-٧ و٤-١-٨ أيضاً بعض الاعتبارات العامة:

- الدقة: ما إذا كانت الإجراءات تترجم جميع عناصر المعيار ومبادئه التوجيهية إلى التزامات وإجراءات محددة ومخصصة بوضوح وقابلة للتتبع.
- التحديد: ما إذا كانت الشروط والإجراءات وإسناد المسؤوليات بشكل محدد في المعيار والمبادئ التوجيهية تنعكس في إجراءات البرنامج المقابلة لها.
- تصحيح المسار: ما إذا كانت الإجراءات والمناقشات مع مسؤولي البرنامج تتضمن التخطيط للطوارئ، بحيث تشمل الإجراءات الإدارية للبرنامج رصد تنفيذ هذه الإجراءات وتصحيح أي ضعف في الأداء على وجه السرعة.

- التحصين للمستقبل: عندما تشير إجراءات البرنامج إلى الإرشادات والقواعد والأدوات والآليات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، مراعاة ما يلي بشكل كاف:
  - التوقيت، على سبيل المثال للتنفيذ والتوافر وتواتر تلك العناصر؛
  - السيناريوهات المتوقعة لمحتويات العناصر المشار إليها في إجراءات البرنامج ولكن لم يتم الانتهاء منها بعد أو تخضع للمراجعة على المدى القصير، حيث تشمل الاعتبارات، على سبيل المثال، مدى ترجيح أن تكون إجراءات البرنامج متوافقة مع أي سيناريوهات متوقعة.